بحث بعنوان :

الاستعانة بنصارى الأندلس في عصر الولاة والإمارة الأموية
(وظيفة القومس أنموذجاً)

Seeking the Assistance of Andalusian Christians during the Era of the Governors and the Umayyad Emirate:

(The Office of the Qumis as a Case Study)

إعداد :

د. هدى حسن النيهوم

Prepared by Dr. Huda Hassan Al-Nihoum

أستاذ مشارك قسم التاريخ – جامعة بنغازي

hoda0elnihome@uob0edu0ly

المدقق اللغوي : د فدوى إبراهيم ثابت – جامعة بنغازي

ملخص

اتبع العرب المسلمون منذ فتوحاتهم الأولى سياسة رشيدة أدت إلى تقبل أهل البلاد المفتوحة لسلطانهم، وقد استندت هذه السياسة على مبدأ الحرية الدينية الذي يحمل في طياته الإقرار بحق الشعوب الخاضعة للمسلمين في المحافظة على معتقداتها، وكذلك أنظمتها الإدارية والقضائية، وتوفير الحماية لهم في السلم والحرب مقابل إعطاء الجزية، مما ساعد على تحقيق التعايش الحضاري بين الأعراق والأديان المختلفة.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان الحقوق التي تحصل عليها النصارى من خلال معاهدات الصلح، وتعاونهم مع المسلمين في إدارة البلاد، واعتمدت المنهج التاريخي السردي، وخلصت إلى أن القوامس كانوا حلقة الوصل بين النصارى والسلطة الحاكمة ،حيث كان من مهامهم إدارة الشؤون الداخلية لجماعاتهم من الإشراف على الكنائس وجمع أموال الجزية والخراج وأعشار التجارة. وكان يعاونهم عدد من الموظفين الإداريين مثل حامي المدينة وصاحب الشرطة والأمين المسؤول عن أصحاب الحرف، كما أن القوامس كانوا في بعض الأحيان يؤدون للسلطة الحاكمة وظائف أخرى إلى جانب وظيفتهم الأصلية.

الكلمات المفتاحية: الأندلس، النصارى، معاهدات الصلح، وظيفة القومس.

Summary

From the beginning of their conquests, the Muslim Arabs implemented a logical strategy that resulted in the conquered peoples accepting their rule. This policy was founded on the concept of religious liberty, acknowledging the rights of non-Muslim peoples to maintain their faith, laws, and protection in times of peace and conflict by paying tribute. This contributed to fostering harmonious coexistence among diverse races and religions.

This study aims to clarify the rights that Christians obtained through peace treaties, as well as their cooperation with Muslims in the administration of the country. It adopts a narrative historical approach and concludes that the *qawamis* served as a link between the Christians and the ruling authority. Their duties included managing the internal affairs of their communities, such as supervising churches and collecting jizya, kharaj, and trade tithes. They were also provided with a number of administrative officials, such as the city protector, the chief of police, and the trustee responsible for craftsmen. Additionally, the *qawamis* sometimes performed other functions for the ruling authority alongside their original role.

Keywords :Andalusia, Christians, peace treaties, the comis job.

مقدمة

هدفت اتفاقيات الصلح التي عقدها العرب مع النصارى في الأندلس إلى حفظ حقوقهم، وكذلك إيجاد نوع من التعاون مع السكان المحليين لتسهيل إدارة البلاد بعد فتحها، فكان لكل جماعة نصرانية في القرى والمدن رئيس يُعرف بالقومس يحكمهم، ويُدير أمورهم الداخلية، ويعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين.

- تطرح هذه الدراسة الموسومة بـ "الاستعانة بنصارى الأندلس في عصر الولاة والإمارة الأموية (وظيفة القومس أنموذجاً) التساؤلات التالية:

1- ما الحقوق التي تحصل عليها النصارى من خلال معاهدات الصلح؟

2- هل تمكن العرب من تنظيم البلاد إدارياً والاستفادة من خبرات أهل البلاد المحليين؟

3- ماذا تعني وظيفة القومس، ومن أشهر القمامسة في الفترة موضوع الدراسة؟

- تهدف هذه الدراسة إلى بيان الحقوق التي تحصل عليها النصارى من خلال معاهدات الصلح وتعاونهم مع المسلمين في إدارة البلاد.

- تبدو أهمية الدراسة في أنها توضح أن التعاون الذي حصل بين الفاتحين والنصارى كان له أثره الواضح على تحقيق التعايش الحضاري بينهما.

- تكمن وراء اختيار هذا الموضوع للدراسة محاولة لإبراز الأندلس كنموذج فريد للقاء والتعايش الحضاري بين المسلمين والنصارى.

- اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي السردي.

- تنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة، وخاتمة، وثلاثة مطالب على النحو التالي:
  - المطلب الأول: حقوق النصارى وواجباتهم من خلال معاهدات الصلح.
  - المطلب الثاني: الاستعانة بالنصارى في إدارة البلاد.
  - المطلب الثالث: أشهر قمامسة الأندلس.
- في الخاتمة سرد لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يتلوها ثبت بأهم المصادر والمراجع.

المطلب الأول

حقوق النصارى وواجباتهم من خلال معاهدات الصلح

شكل النصارى بعد الفتح الإسلامي لشبه الجزيرة الإيبيرية الغالبية العظمى من سكانها(*)؛ منهم من أسلم، ومنهم من فضل البقاء على دينه، وقد تم الإشارة إلى هذه الفئة في مصادرنا الإسلامية بالعديد من الأسماء مثل: **العجم، الأعلاج، القوط، أهل الذمة، المعاهدون**، أما تسمية **المستعربين Loz Mozarbes** (نصف عربي)، فلا نجد لها صدىً في المصادر العربية القديمة، إنما جرى اطلاقها في ق 5هـ/11م من قبل نصارى الشمال على إخوانهم الذين عاشوا بين ظهراني المسلمين وتعربت ألسنتهم(1).

وقد تم العثور على هذه التسمية في بعض العقود؛ حيث ورد لفظ مستعرب في إحدى وثائق ليون عام 415هـ/1024م، تحدث فيها الكاتب على ثلاثة مستعربين، حيث أشار هذا النص إلى النصارى المستعربين الذين وجدوا في ممالك الشمال منذ بدأت مملكة ليون حملاتها التوسعية وحتى سقوط طليطلة عام 478هـ/1085م(2).

تُشير تسمية **(المعاهدين من النصارى)** إلى أن هؤلاء قبلوا الاستسلام للفاتحين، وأن كل ناحية من نواحي الأندلس فُتحت صلحاً، صالحت عن نفسها بمعاهدة خاصة، وإن اختلفت هذه المعاهدات في الصياغة، إلَّا أنها قامت على قاعدة واحدة من حفظ حقوق النصارى وتأمينهم على أرواحهم، وممتلكاتهم، ومعتقداتهم (الآريوسية أو الكاثوليكية) مقابل التعهد بدفع الجزية وعدم التعاون مع الأعداء ضد المسلمين، وللأسف فقد ضاعت معظم نصوص المعاهدات التي عقدها الفاتحون مع السكان المحليين، ويمكن من خلال بعض **النصوص التاريخية** التي وصلتنا التعرف على ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين:

(*) وقع خلاف بين الباحثين المحدثين حول تقدير عدد السكان المحليين زمن الفتح، حيث تتراوح تقديراتهم ما بين سبعة وعشرة ملايين نسمة = ك. بويكا، المصادر التاريخية العربية في الأندلس، ترجمة نايف أبو كرم، (دمشق، منشورات علاء الدين، 1999)، ص13.

(1) ميكيل دي إيبالزا، المستعربون أقلية مسيحية مهمة في الأندلس المسلمة، ترجمة يعقوب دواني، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ج2، إشراف سلمى الخضراء الجيوسي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص234.

(2) مرثيدس غارثيا أرينال، شتات أهل الأندلس، ترجمة محمد فكري عبد السميع، (القاهرة، المشروع القومي للترجمة، 2006)، ص33.

1- اتفقت **ايجلونا** – أرملة لذريق – بالفاتحين، وصالحت على نفسها وأموالها. يقول **ابن القوطية:** وكانت قد صالحت عن نفسها وأموالها وقت الفتح، وباءت بالجزية(*)، وأقامت على دينها في ظل نعمتها إلى أن نكحها الأمير عبدالعزيز "[1].

2- اتصل أولاد الملك غيطشة **(أخيلا، المند، أرطباش)** بطارق أثناء معركة شذونة (وادي لكه)، وصالحوا عن أنفسهم، وطلبوا الأمان، وحيازة أملاك والدهم، ويفصل **ابن القوطية** في افتتاحه أمر هذه المصالحة فيقول: "وأرسلوا من ليلتهم تلك إلى طارق يسألونه الأمان... وأن يمضي لهم ضياع أبيهم بالأندلس، وكانت ثلاث آلاف ضيعة، فسُميت بعد ذلك بصفايا الملوك"[2]، وسألوه الكتاب إلى موسى بصفته القائد الأعلى بما تم الاتفاق عليه، وعندما تقابلوا مع موسى بن نصير – وكان في طريقه إلى الأندلس عام 93هـ/712م وجههم إلى الخليفة الوليد بن عبد الملك، فأنفذ لهم عهد طارق وموسى، وعقد لكل واحد منهم سجلاً بذلك، وكانت سجلاتهم "ألا يقوموا إلى داخل عليهم ولا خارج إليهم"[3]، أي لا يتحالفوا مع أعداء المسلمين، ويؤكد **ابن الشباط** محافظة أبناء غيطشة على عهودهم مع المسلمين واحتفاظهم بأملاكهم "فكانوا بهذه الصلة على هذا الحال دولة الأمراء بالأندلس"[4].

3- **صلح أهل ماردة مع موسى:** تمت الإشارة إلى هذا الصلح في بعض المصادر الإسلامية، فابن **أبي الفياض** أوجز عندما قال: "وبعث الأعلاج رسلاً إلى موسى بن نصير بالصلح"[5]، أما **ابن عذاري** فقد أوضح قليلاً ما تمت المصالحة عليه عندما قال: "وانعقد أمرهم على أن جميع أموال القتلى يوم الكمين وأموال الغائبين بجليقية وأموال الكنائس ... ذلك كله

(*) المرأة لا جزية عليها، إلا إذا تبرعت بها وتُقبل منها وتُعقد لها الذمة، ولها الرجوع متى شاءت = أبو عبدالله شمس الدين بن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة ، تحقيق يوسف البكري وشاكر العاروري، (الدمام، رمادي للنشر، 1997)، 156/1.

(1) أبو بكر محمد بن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الإبياري، ط2 (القاهرة، دار الكتاب المصري، 1989)، ص30.

(2) ابن القوطية، افتتاح الأندلس، ص29.

(3) المصدر نفسه، ص30.

(4) تاريخ الأندلس ووصفه لابن الشباط – "نصان جديدان"، تحقيق أحمد مختار العبادي (مدريد، معهد الدراسات الإسلامية، 1971) ص169.

(5) أبو بكر سعيد بن أبي الفياض، قطعة من كتاب العبر، تحقيق عبدالواحد ذنون طه، دراسات في التاريخ الأندلسي، (بيروت، دار المدار الإسلامي، 2004)، ص145.

للمسلمين"[1]، وهناك نص مهم حول هذا الصلح يعتبر أكثر النصوص تفصيلاً ورد في القطعة الباقية من تاريخ **الرازي** في ترجمته الإسبانية: "فذهبوا (أهل ماردة) إليه وقالوا إنهم يتركون له كل ما كان لمن مات منهم ومن خرج وممتلكات الكنائس وما فيها، كذلك ما تحويه من الأحجار الكريمة وغيرها من الأشياء الطيبة، وكل ممتلكات رجال الدين، وبعد أن تم التوقيع على ذلك في **عهود صحيحة** فتحوا له الأبواب وأدخلوه البلد وأسلموه إياها، ولم يمس المسلمون من أقام في البلد من النصارى بأذى، وأما من أراد ترك البلد منهم فتركوه يمضي دون أذى"[2].

بناءً على هذه النصوص فإن المسلمين في صلحهم مع أهل ماردة لم يأخذوا سوى متعلقات الكنائس وتحفها، وأموال القتلى، والفارين مقابل تأمين النصارى على أرواحهم وممتلكاتهم، وترك كامل الحرية لهم في البقاء أو المغادرة.

4- **صلح أهل جليقية مع موسى:** لم تفصل المصادر الإسلامية الحديث حول هذا الصلح، والتزمت الصمت حيال ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، وكل ما تذكره بهذا الشأن "وجاء أهل جليقية يطلبون الصلح من موسى فصالحهم"[3].

5- **صلح تُدمير:** يُعد نص معاهدة الصلح التي عقدها **عبدالعزيز بن موسى بن نصير** مع **تُدمير** Teodomiro[*] حاكم مرسية من النصوص الفريدة بالنسبة للمعاهدات التي عقدها العرب مع غير المسلمين في الأندلس، وهو يدل دلالة قاطعة على مدى التسامح الذي تميز به الفاتحون في معاملتهم للشعوب التي فتحوا بلادها، ومن حسن الحظ فإن هذا النص وصلنا كاملاً في ثلاثة مصادر أندلسية: فقد ورد عند **العذري** ت 478هـ/1085م في **نصوص عن الأندلس** وعند **الضبي** ت 599هـ/1202م في **بغية الملتمس**، و**الحميري** ت 726هـ/1325م في

(1) أبو عبدالله محمد بن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج.س.كولان وليفي بروفنسال، (بيروت، الدار العربية للكتاب، 1983)، 15/2.

(2) حسين مؤنس، فجر الأندلس (دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية)، ط4 (القاهرة، دار الرشاد، 2008) ص354 (بدون تصرف).

(3) ابن عذاري، البيان، 6/2، أحمد بن محمد المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس (بيروت، دار صادر، 1988) 270/1.

(*) تُدمير من كبار قواد غيطشة، وكذلك لذريق؛ قال عنه ابن حبيب: "وكان ملك الأندلس وقت نزول طارق بها قد غزا عدواً له، واستخلف ملكاً من ملوكه يسمى تُدمير، وكانت تُدمير (مرسيه) يومئذٍ كلها له، فلذلك سُميت به، ونُسبت إليه" = عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن حبيب، كتاب التاريخ، تحقيق عبدالغني مستو، (بيروت، المكتبة العصرية، 2004)، ص143.

الروض المعطار، ويكاد يكون النص واحداً في المصادر الثلاثة مع اختلافات طفيفة لا تغير في المعنى العام للنص.

نص المعاهدة:

"هذا كتاب من عبدالعزيز بن موسى بن نصير لتُدمير بن غندريس إذ نزل على الصلح، أن له عهد الله وميثاقه وما بعث به أنبياءه ورسله، وأن له ذمة الله عز وجل وذمة محمد (ﷺ)، ألا يقدم له وألا يؤخر لأحد من أصحابه بسوء، وأن لا يسبون ولا يفرق بينهم وبين نسائهم وأولادهم، ولا يُقتلون، ولا تُحرق كنائسهم، ولا يُكرهون على دينهم، وأن صلحهم على سبع مدائن ... وأنه لا يدع حفظ العهد، ولا يحل ما انعقد ويصحح الذي فرضناه عليه وألزمناه أمره، ولا يكتمنا خبراً علمه، وأن عليه وعلى أصحابه غرم ذلك على كل حر: دينار وأربعة أمداد من القمح وأربعة أمداد من شعير، وأربعة أقساط خل، وقسطا عسل، وقسط زيت، وعلى كل عبد نصف ذلك"[1].

هدفت هذه المعاهدة إلى:

1- إيجاد نوع من التعاون مع السكان المحليين لتسهيل إدارة البلاد بعد فتحها، فقد تم الاعتراف بتُدمير حاكماً على المدن السبعة التي تقع ضمن ولايته، حيث احتفظ بإدارته الداخلية لهذه المدن شريطة دفع الجزية المتكونة من مبلغ مالي ومقادير معينة من الطعام.

2- تعهد تُدمير بحفظ العهد وإلزام رعيته على احترام ما تم الاتفاق عليه مع المسلمين.

3- أن لا يتعاون مع أعداء المسلمين وأن لا يقوم بأي عمل من شأنه الإضرار بمصالح

(1) أحمد بن عمر بن أنس العذري، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تحقيق عبدالعزيز الأهواني، (مدريد، المعهد المصري للدراسات الإسلامية، 1965)، ص4-5.

- أحمد بن محمد بن عميرة الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، تحقيق إبراهيم الإبياري، (القاهرة، دار الكتاب المصري، 1989)، 340/1.
- أبو عبدالله محمد الحميري، صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، نشر ليفي بروفنسال، ط2 (بيروت، دار الجيل، 1988) ص8.

المسلمين في البلاد أو التآمر عليهم.

4- حفظ الحقوق الدينية والمدنية للنصارى، فقد تعهد العرب بأن لا يقتلوا أو يسبوا أو يفرقوا بين الأسرة الواحدة (حقوق الإنسان)، وألا يجردوا أحداً من ممتلكاته (حقوق التملك)، وأن يسمحوا لهم بممارسة شعائر دينهم وأن لا يمسوا كنائسهم بسوء (الحرية الدينية).

5- بينت الاتفاقية أن العبد عليه نصف ما على الحر، مما كان له أثره على تحسن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة وإقبالهم على اعتناق الإسلام.

وبهذا فإن سكان الكورة احتفظوا بكل ما يملكون، وحُفظت لهم حقوقهم، وتمتعوا بحرية تامة في ممارسة شعائر دينهم، ورغم أننا لا نملك نصوصاً أخرى لمعاهدات مشابهة عُقدت بين الفاتحين وسكان البلاد، إلَّا أنه يمكن تصور معاهدات أخرى عُقدت – لم تصلنا – لكنها كانت في ذات السياق من حفظ الحقوق، والواجبات بين الطرفين.

إن معاهدات الصلح أمثال صلح تُدمير؛ كان يُطلق عليها في كتب الفقه الإسلامي اسم "**عقد الذمة**"(*)، وهو عقد مؤبد يتضمن إقرار غير المسلمين على دينهم، وتمتعهم بحقوقهم بشرط بذل الجزية المفروضة على الرؤوس[1]، وقد حدد **الماوردي** في **الأحكام السلطانية** أن على أهل الذمة (يهود ونصارى) عند عقد الجزية شرطان أحدهما **مستحق** والاخر **مستحب**، فإما الشرط المستحق فهو يدور في إطار عدم المساس بالمقدسات الإسلامية؛ فلا يطعن الذمي في كتاب الله، ولا يُكذب الرسول أو يستهزئ به، أو يقدح في دين الإسلام، كذلك يلزم الذمي عدم التحرش بالنساء المسلمات، أو فتنة مسلم عن دينه، أو التعاون مع أعداء المسلمين، أما الشرط المستحب فهو يتعلق بتمييز أهل الذمة بلباس خاص بهم يميزهم عن المسلمين، وأن تكون مبانيهم أقل ارتفاعاً من مباني المسلمين، وأن لا يرفعوا أصوات نواقيسهم، وعدم المجاهرة بشرب الخمر، أو إظهار الخنازير والصلبان في التجمعات وغيرها من الشروط التي لم توضع في الغالب

(*) الذمة بالكسر لفظ يُطلق على عدة معاني منها العهد، والميثاق، والكفالة، والضمان، والحق، والحرمة = أبو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، تحقيق نخبة من الأساتذة، (القاهرة، دار المعارف، د.ت)، ص1517.

(1) أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المُغرب والجامع المُعرب في فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرَّجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، (الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، 1981)، 223/2.

موضع تنفيذ من قبل السلطات الإسلامية[1].

يُعد عقد الذمة بحق الذمي **غير لازم**، ويمكن نقضه في إحدى الحالات التالية:

1- إسلام الذمي.

2- إذا لحق الذمي بدار الحرب.

3- إذا غلب العدو على موضع فحاربه المسلمون فيه[2].

تبدو **الحكمة من مشروعية** هذا العقد في ترك منازعة غير المسلمين، والتعامل معهم، ومجادلتهم بالتي هي أحسن من أجل ترغيبهم في الإسلام، والطمع في دخولهم فيه[3].

وهكذا فإن عقد الذمة يُعد عقداً ثنائياً، فمن جانب يحصل فيه غير المسلمين على حماية أنفسهم، وأموالهم، ويُسمح لهم بممارسة دينهم، ومن جانب آخر عليهم دفع الجزية، وعدم إهانة المقدسات الإسلامية، وعدم التجسس لصالح الأعداء.

المطلب الثاني

الاستعانة بالنصارى في إدارة البلاد

أوصى الرسول (ﷺ) بأهل الذمة خيراً؛ ولكنه مع ذلك نهى عن استشارتهم والأخذ برأيهم، فقد روى عنه أنه قال: "إنا لا نستعين بالمشركين"، و"لا تستضيئوا بنار المشركين"[4]، وقد سار عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) على نهج الرسول (ﷺ) في عدم مشاورة أهل الكتاب، أو الاستعانة بهم، فكان يقول: "لا تستعملوا اليهود والنصارى"، ووبخ عامله في البصرة (الأشعري) عندما استخدم كاتباً نصرانياً، فقال له: "لا أكرمهم إذ أن أهانهم الله، ولا أعزهم إذ أن أذلهم الله، ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله"، وتشدد مع عماله في هذا الشأن، وأرسل إليهم يمنعهم من الاستعانة بالموظفين الأعاجم قائلاً: "انهم لنا غشش فأنزلوهم حيث أنزلهم الله، ولا تردوا إليهم شيئاً"[5].

(1) أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية، (د.م، د.ت)، ص184-185.

(2) أبو بكر الطرطوشي، سراج الملوك، (د.م، د.ت)، ص137.

(3) أبو القاسم بن محمد بن مرزوق بن عظوم التونسي، الإعلام بما أغفله الأعوام، رسالتان في أهل الذمة، تحقيق عبدالمجيد الخيالي، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2001)، هامش ص66.

(4) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، ج8 (السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، د.ت)، ص43-44.

(5) الطرطوشي، سراج الملوك، ص137.

لذلك ثار جدل كبير بين الفقهاء المسلمين حول هذا الموضوع، ويرى **الغزالي** أن الآية التي ورد فيها النهي عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء (المائدة، رقم 51) تتحدث عن فرقة من أهل الكتاب تآمرت مع المنافقين، وليست الآية بصدد إصدار حكم عام على أهل الذمة[1].

لم يستمر الحال على ما كان عليه، فبداية من العصر الأموي بدأ التعامل مع أهل الذمة والاستنارة بآرائهم[*] وخاصةً في المجالات السياسية، والإدارية، والطبية، ومرد ذلك اتساع الدولة الإسلامية، وتطلب المصلحة العامة الاستفادة من رعايا الدولة بمن فيهم أهل الذمة، حيث تم استعمال بعضهم في دواوين الدولة لتمتعهم بشروط الكفاية الوظيفية، والعلم، والخبرة في معرفة لغات الأمم[2].

وعلى الرغم من الجدل الذي ثار بين الفقهاء حول استشارة أهل الذمة من عدمه، فإن استشارتهم لا تُعد خروجاً عن التشريع الإسلامي، بل تدخل في باب استجابة الإسلام لتطور الحياة، فضلاً عن أن تقريب أهل الذمة واستشارتهم كان يؤدي في أحيان كثيرة إلى قبولهم الإسلام.

فيما يخص الأندلس فإن التعاون بين الفاتحين العرب وسكان الجزيرة من القوط، والإيبيريين الرومان، اتضحت معالمه منذ كان الفتح فكرة تختمر في أذهان الفاتحين، باتصال **الكوت يُليان** – حاكم سبته – بالعرب وعرضه عليهم المساعدة في الفتح، والقيام بحملة لجس النبض على الشواطئ الإيبيرية، ولتطمئن قلوب العرب، وتقديم الأدلاء والخبراء لتسهيل حركة الجيش الإسلامي في البلاد، وإمداده بالسفن التي عبر عليها، ثم اتصال أبناء الملك غيطشة بطارق أثناء معركة شذونة والحصول على الأمان، وعقد اتفاقية تضمن لهم حقوقهم كلها دلائل تؤكد مناصحة النصارى ومشاورتهم.

كما أن يليان ناصح **طارق** بعد المعركة الفاصلة – شذونة – واقترح عليه تقسيم الجيش

(1) محمد الغزالي، التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام، ط6، (القاهرة، دار النهضة، مصر، 2005)، ص37.

(*) كان عمر بن عبدالعزيز متشدداً في هذا الأمر، فيروى أنه عندما بلغه أن أحد عماله استعمل رجلاً ذمياً أمره أن يدعوه إلى الإسلام، فإن امتنع يصرفه عن الوظيفة = الطرطوشي، سراج الملوك، ص137.

(2) خيري الجوادي، "مشاورة أهل الذمة "دراسة تاريخية فقهية عامة"، مجلة أبحاث، م11، ع1، (كلية التربية الأساسية، 2011)، ص293–296. ينظر أيضاً: شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، (العصر العباسي الأول)، (القاهرة، دار المعارف، د.ت)، ص98.

الإسلامي إلى فرق لفتح عدة مدن في الجنوب في وقت واحد، بينما يتجه طارق بالقوة الكبرى نحو طليطلة لكي يفوت على القوط فرصة التجمع تحشيد القوات، كذلك عندما عبر **موسى بن نصير** إلى الأندلس فاتحاً عام 93هـ/714م "طلب دليلاً من العجم يدله على البلاد لم يفتحها طارق"[1].

والمتتبع لسير عمليات الفتح يلاحظ قبول السكان المحليين بالفاتحين، والاستسلام، والقبول بالأمر الواقع، بل أن بعض المدن فُتحت بمساعدتهم، مثل مدينة **قرطبة** التي كان لأحد السكان المحليين دور واضح في إرشاد **مغيث الرومي** على ثغرة في سورها ولج منها الجيش الإسلامي، أو مدينة **قرمونة** الحصينة التي تشير الرواية الإسلامية إلى أن فتحها تم بحيلة من أدلاء يليان، حيث تقدمت جماعة منهم، أو من أبناء البلاد على هيئة الفارين من المعارك وطلبوا اللجوء "فقدم إليها علوجاً ممن قد أمنه واستأمن إليهم، مثل يليان ولعلهم أصحاب يليان، فأتوهم على حال الإفلال معهم السلاح فأدخلوهم مدينتهم، فلما دخلوها بعث إليهم الخيل ليلاً، وفتحوا لهم الباب"[2]، ويُفهم من عبارة "فقدم إليها علوجاً ممن قد أمنه واستأمن إليه" انضمام عدد من سكان البلاد المحليين للمسلمين ومساهمتهم في إنجاز فتح بعض المدن، بما قدموه من معلومات ونصائح وإرشادات سهلت حركة الفاتحين في هذه البلاد المجهولة المترامية الأطراف.

على أن التأكيد على مناصحة النصارى ومشاورتهم في هذه الفترة لا يعني أننا نؤمن بالفكرة التي يحلو لبعض المستشرقين ترويجها، وهي أن الفتح الإسلامي للأندلس لم يكن أكثر من نزهة عسكرية[3]، أو أن الفاتحين – على حد تعبير **أولاغي** – لم يحققوا ما حققوه إلا بفضل مناصحة النصارى "لم يعرف العرب أين يذهبون، فالمسيحيون هم الذين يقترحون لهم الأفكار، أما (الغزاة) فكانوا تحت رحمة السكان المحليين"[4]، وذلك أن الفاتحين رغم التعاون الذي حدث بينهم وبين بعض القوط، والإيبيريين الرومان من سكان البلاد، لاقوا مقاومة عنيفة من أنصار **الملك لذريق**، فكانت الاشتباكات تتجدد بينهم إلى

(1) مؤلف مجهول، وصف الأندلس وتاريخه، نشره حسين مؤنس، رواية جديدة عن فتح المسلمين للأندلس، ، (القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 2000)، ص64.

(2) مؤلف مجهول، أخبار مجموعة، تحقيق إبراهيم الإبياري، (القاهرة، دار الكتاب المصري، د.ت)، ص24.

(3) خوان فيرنيت، فضل الأندلس على ثقافة الغرب، ترجمة نهاد رضا، (دمشق، دار إشبيلية للدراسات والنشر، 1979) ص13.

(4) أغناسيو أولاغي، العرب لم يغزوا الأندلس (رؤية تاريخية مختلفة)، ترجمة إسماعيل الأمين، (رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص33.

أن تمكنت فلولهم من إعلان التمرد في الشمال والانفصال عن دولة الإسلام في الأندلس.

وظيفة القومس:

تمتع نصارى الأندلس بحقوقهم (المدنية والدينية)، فقد مُنحوا الحرية الدينية، واحتفظوا بكنائسهم وإدارة شؤونهم، والتقاضي وفق قوانينهم[1]، وهي – كما مر بنا – حقوق حفظتها معاهدات الصلح التي عقدوها مع المسلمين زمن الفتح وعصر الولاة (92–138هـ/711–755م)، وعاشوا جنباً إلى جنب مع المسلمين في ود وتسامح، وكان لكل جماعة نصرانية في المدن والأرياف رئيس يُعرف بالقومس[*] يحكمهم، ويدير أمورهم الداخلية، وهو منصب متوارث من أيام الرومان والقوط، أما قومس الأندلس فهو القومس الأعلى للبلاد، وحق تعيينه كان بيد الحاكم المسلم.

أفاد العرب من النظام الإداري السائد في البلاد، فعملوا على تطويره، واباحوا للنصارى أن يسيروا في تنظيم أمورهم وفق أعرافهم وقوانينهم مادامت لا تتعارض مع الإسلام[2].

كان قومس المدينة يُنتخب من طرف مواطنيه في مدينته، ثم تصادق السلطات الإسلامية على اختياره، ثم يقوم باختيار قمامسة ينوبون عنه في القرى الداخلة في نطاق مدينته، ومن مهامه: الإشراف على الكنائس وجمع الجزية والخراج، وأعشار التجارة من نصارى مدينته[3].

وكان يعاون القومس مجموعة من الموظفين الإداريين النصارى لتسهيل عملية إدارة أمور الطائفة نذكر منهم:

1– حامي المدينة أو حارسها، وقد عُربت فيما بعد إلى صاحب المدينة.

2– المشرف، وهو موظف تُوكل إليه الشؤون المالية في الناحية.

3– مستخرج الخراج، وهو بمثابة رئيس الخزانة.

---

(1) Henry Edward Watis, The Christian Recovery of Spain, (New York, 1984), p. 10; C. R. Haines, Christianity and Islam in Spain, 756-1031 AD, (London, 1889), p. 19; Berhard and Ellen, M. Whishaw, Arabic Spain (Sidelights on her history and art), (London, 1912), p. 19-23.

(*) Coms كلمة لاتينية تعني مرافق الملك ونديمه، ثم صارت التسمية في أيام القوط والفرنجة خاصة بولاة الكور، ومنها اشتق اللفظ الإسباني Conde واللفظ الإفرنجي Conte = ابو محمد علي بن أحمد بن حزم، جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط5 (القاهرة، دار المعارف، د.ت)، هامش ص502.

(2) عبدالمجيد نعنعي، تاريخ الدولة العربية في الأندلس (التاريخ السياسي)، (بيروت، دار النهضة العربية، د.ت)، ص299.

(3) محيى الدين صفي الدين، التعايش بين المسلمين والنصارى في الأندلس في ظل الدولة الأموية وملوك الطوائف، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، (جامعة معسكر، 2019)، ص28.

4- صاحب الشرطة، وهو موظف موكل بالأمن في المدينة.

5- الأمين، وهو رئيس مسؤول عن أهل كل حرفة وضرائبهم أمام السلطات الإسلامية.

وأغلب هذه الوظائف موجودة في الجزيرة منذ أيام الرومان والقوط، وبعضها دخلت النظم الإسلامية مثل صاحب المدينة[1].

كان يُطلق على زعيم الجماعة النصرانية في قرطبة بالإضافة إلى تسمية قومس تسميات أخرى مثل: "**متولي المعاهدين**"[2]، ومن الصفات التي اشتهر بها قمامسة الأندلس حسب رواية **ابن الخطيب:** الحنكة، والدهاء، والمداراة، بالإضافة إلى الشهرة، والصيت الحسن، والجاه عند الحكام المسلمين: "يرأسهم أشياخ من أهل دينهم أولوا حنكة ودهاء ومداراة ومعرفة بالجباية اللازمة لرؤوسهم"[3]، وأضاف **المقري** بأن القومس يجب أن يتصف بالحلم، والسلطة على أهل طائفته، إذ يجب أن لا يرفضوا له أمراً، أو أن يخالفوه[4]، ومن خلال قضية أوردها **ابن سهل** في نوازله تبين أن القومس بحكم وظيفته – وهي العمل على رعاية مصالح أبناء ملته – له الحق في تمثيلهم، والنيابة عنهم أمام القضاء الإسلامي، ولكن يجب أن يكون ذلك بوكالة متطلبة ولازمة[5].

وفي بعض الأحيان كان القومس يقوم بطلبٍ من السلطات الإسلامية **بتجنيد أبناء طائفته من المتطوعين** بهدف تكوين وحدات عسكرية يتراوح أفرادها بين خمسين ومائة رجل للحفاظ على الأمن الداخلي أو المشاركة في الحملات العسكرية على المناطق المتمردة، أو الممالك الإسبانية في الشمال[6]، ولعل هذا ما جعل بعض المسلمين في المشرق يعيبون على بني أمية استخدامهم النصارى في بلادهم وتوليتهم أسمى المناصب[7].

(1) مؤنس، فجر الأندلس، ص368-370؛ ج. س. كولان، الأندلس، ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرين، (بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1980)، ص94.

(2) لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، (القاهرة، مطبعة الموسوعات، 1901)، 18/1.

(3) المصدر السابق، 20/1.

(4) المقري، نفح الطيب، 444/4.

(5) أبو الأصبغ بن سهل، وثائق في أحكام أهل الذمة مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى، تحقيق محمد عبدالوهاب خلاف، (القاهرة، المركز العربي للإعلام، د.ت)، ص24.

(6) صفي الدين، التعايش، ص28.

(7) أحمد بدر، دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها، ج1، (مكتبة المهتدين الإسلامية، د.ت)، ص84.

تـذكر المصـادر الإسـلامية مـن القـوامس القـوط الـذين عاصـروا الفـتح العربـي الإسـلامي لشـبه الجزيـرة الإيبيريـة، القـومس **قَسَـى** (قـومس الثغـر الأعلـى) الـذي أسـلم وسـافر إلـى المشـرق ولقـي الخليفـة الوليـد بـن عبـد الملـك فصـار مـن مواليـه[1]، ولكـن **ابـن حـزم** الـذي ذكـر هـذه الروايـة لـم يـذكر بعـد تأكيـده لرابطـة الـولاء، مـا إذا كـان قَسَـى احـتفظ بمنصـبه أو سـاعد العـرب فـي إدارة هـذه المنطقـة الثغريـة المهمـة، خاصـةً وأن الفـاتحين فـي هـذه المرحلـة المبكـرة مـن الاسـتقرار سـعوا إلـى الاسـتفادة مـن خبـرات أهـل الـبلاد والتعـاون معهـم فـي إدارتهـا، ولعـل لمعـان اسـم هـذه الأسـرة فيمـا بعـد فـي الثغـر الأعلـى (سرقسـطة) يـرجّح أن قَسَى بعد إسلامه وحصوله على المنزلة الرفيعة (الولاء) احتفظ وأسرته بإدارة هذه الناحية.

يُذكر أن منصب القومس قبل الفتح كان مقتصراً على القوط فقط، فلما أزال العرب حكم القوط صار القمامسة من أهل البلاد الأصليين، ويعلق مؤنس على ذلك قائلاً: "وكأن الفتح الإسلامي رد إليهم اعتبارهم من هذه الناحية"[2].

هكذا تمكن العرب في غضون سنوات قليلة من تنظيم الأندلس إدارياً والاستفادة من خبرات أبناء البلاد الأصليين؛ ذلك أن أي مجتمع منظم يحتاج هيكلاً إدارياً، كما يتطلب إرساء أنظمة فعالة لجباية الضرائب، بالإضافة إلى آليات محددة لمراقبة الرعايا وحمايتهم[3].

المطلب الثالث

أشهر قمامسة الأندلس

كان القومس حلقة الوصل بين الرعايا النصارى والسلطات الإسلامية، ورغم أهمية هذه الوظيفة وعلو مكانة القومس، إلا أن مصادرنا الإسلامية لا تقدم لنا إلَّا معلومات متفرقة، وخاصةً في عصر الولاة الذي اتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار بسبب الحروب والمنازعات الداخلية، وفيما يلي نبذة عن أهم القوامس الذين تولوا هذه الوظيفة في عصر الولاة وعصر الإمارة الأموية:

(1) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص502.
(2) مؤنس، فجر الأندلس، ص357.
(4) Javier Rodriguez Tello, Tuomir (Historica Cartagena), p. 5.

القومس أرطباش:

لم يظهر لقب القومس كوظيفة إدارية في الأندلس إلا في عهد الوالي **أبي الخطار الحسام بن ضرار الكلبي** (123-127هـ/740-744م)، ومن خلال الرواية الطويلة التي أوردها **ابن القوطية** في افتتاحه حول **أرطباش** وعلاقته بالفاتحين، يبرز الرجل في صورة أرستقراطي نبيل، فهو بعد أن تصالح وإخوته مع المسلمين، وحازوا أملاك والدهم المعروفة **بصفايا الملوك**، كان قريباً من السادة العرب، وبحكم خبرته الواسعة في شؤون البلاد، فقد أسدى النصح للوالي وقدم له المشورة في حل مشكلة معقدة عصفت بالأندلس بعد رفض الجند الشامي مغادرة البلاد إثر نجاحهم في إخماد الثورة البربرية، ويؤكد **ابن حيان** أن الذي أشار على أبي الخطار بفكرة تفريق الجند الشامي(*) على الكُوَر الأندلسية(**) زعيم نصارى الأندلس أرطباش بن غيطشة، يقول النص: "**فاقترح عليه تفريق القبائل الشاميين الغالبين عن البلاد من دار الإمارة قرطبة؛ إذ كانت لا تحملهم، وإنزالهم بالكُوَر على مثل منازلهم التي كانت لهم في كُوَر شامِهم، ففعل ذلك عن اختيار منهم**"(1).

وقد تمت الإشارة إلى أرطباش في **الإحاطة** بـ "قوس الأندلس زعيم عجم الذمة، ومستخرج خراجهم لأمراء الإسلام"(2) مما يدل على وجود الوظيفة في عصر الولاة.

يرى مؤنس في كتابه **فجر الأندلس** وجود هذه الوظيفة واستمرارها في عصر الولاة، ولكنه يرى أن اللقب لم يظهر إلا في عصر الإمارة، وتحديداً في عهد عبد الرحمن الداخل 138-172هـ/755-785م: "حقيقة أن هذا اللقب لم يظهر في النصوص إلا أيام الداخل، ولكن صورة الخبر الذي يتضمن هذا اللقب عند ابن القوطية تدل على أن الوظيفة كانت قديمة ، والجديد هذا اللقب"(3).

(*) كان يوجد في القانون القوطي ما يُعرف بالنزالة أو الضيافة، ويقضي بأن ينزل كل واحد من القوط على ساكن من سكان البلاد الأصليين، وقد طبق العرب هذا القانون، فسمحوا للمحاربين بالنزول على ثلث ملكية أهل الذمة ويبقى الثلثان للمالك الأصلي = بدر، دراسات، ص222.

(**) أخذ العرب نظام الكور المجندة من البيزنطيين، وهو عبارة عن ولايات عسكرية ينزلها الجند، والجند خمس فرق من المحاربين، ويكون للجند خراج الناحية مقابل الخدمة العسكرية = مؤنس، فجر الأندلس، ص436.

(1) ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ص20.

(2) المصدر السابق، ص18.

(3) مؤنس، فجر الأندلس، ص366.

فالخبر الذي يقصده وورد عند ابن القوطية هو تلك الرواية التي يظهر فيها أرطباش وكأنه زعيم يتمتع بنفوذ كبير وثراء فاحش، ولكن فات مؤنساً الذي أكد أن هذا اللقب لم يظهر إلا في عهد الداخل أن **ابن الخطيب** نقلاً عن **ابن حيان** أورده (أي لقب القومس) في سياق حديثه عن إنزال الجند الشامي في الكُوَر الأندلسية بالصيغة التالية: "**قومس الأندلس وزعيم عجم الذمة، ومستخرج خراجهم لأمراء الإسلام**"[1].

يورد **ابن القوطية** العديد من الروايات التي يُستشف منها محافظة **أرطباش** على مركزه الاجتماعي كسليل لعائلة نبيلة يتمتع بثراء فاحش، فالرجل صالح المسلمين أثناء معركة **شذونة**، وحصل وإخوته **(وقلة والمند)** على أملاك أبيهم المعروفة **بصفايا الملوك**، وكان عددها نحو ثلاثة آلاف ضيعة، ولذلك كان بلاطه مقصداً لبعض الزعماء العرب، فقد قصده الزعيم العربي **الصميل بن حاتم** مع عشرة من أعيان العرب وطلبوا منه أن يمنحهم بعضاً من أراضيه لزراعتها، فأمر لكل واحد منهم بعشرة ضياع بكل ما فيها من عبيد وحيوانات، كذلك قام **ميمون العابد** – وهو أحد الصالحين من المسلمين في عصر الولاة – بقصد أرطباش ، وطلب منه أن يعطيه ضيعة من ضياعه يزرعها مناصفة معه[2]، وقد أظهرت رواية ابن القوطية أرطباش في صورة من يرفع وهو نصراني من مكانة بعض الزُهَّاد العُباد المنتمين إلى الإسلام إلى أعلى المراتب[3].

تُظهر الرواية المكان الذي استقبل فيه أرطباش الشخصيات العربية، وكأنه مقاماً ملوكياً، فالكرسي الذي كان يجلس عليه كان مصمداً بالذهب والفضة[4]، ورغم تفرد **ابن القوطية**(*) بهذه الرواية التي نشتم منها رائحة التفاخر بالسلالة القوطية التي ينتمي إليها من جهة الأم، إلا أن لها **دلالات ومعانٍ عظيمة:**

1- احترام العرب للحقوق والملكيات وعدم المساس بها، وتمتع من بقي على دينه من سكان البلاد بكل حقوقه، وأن النصر لم يدفع الفاتحين إلى الاستبداد ووضع اليد على أملاك الناس بالقوة.

(1) ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ص18.
(2) ابن القوطية، افتتاح الأندلس، ص58-59.
(3) بدر، دراسات، ص223.
(4) ابن القوطية، افتتاح الأندلس، ص59.
(*) ذكر المقري هذه الرواية في نفحه نقلاً عن ابن القوطية = نفح الطيب، 267/1.

2- حُسن العلاقات بين المسلمين وسكان البلاد المحليين، فكانت ودية يسودها في غالب الأحيان التفاهم والاحترام.

3- أن الفاتحين لم يكونوا سادة مترفعين عن الرعية، بل اندمجوا منذ السنوات الأولى للفتح مع السكان المحليين بعلاقات الجوار والصداقة.

أشار ابن القوطية في رواية أخرى إلى قيام أرطباش بالتعدي على أملاك أبناء أخيه القُصّر **المند** (سارة وأخويها)، وقد قامت **سارة** بالسفر إلى دمشق وقابلت الخليفة **هشام بن عبدالملك** واشتكت إليه من ظلم عمها وتعديه على أملاكها وأملاك أخويها، واحتجت بالعهد المنعقد لأبيها زمن الفتح، فكتب الخليفة إلى واليه على المغرب بإنصافها من عمها ومعاملتها وفق قوانينهم القوطية في الميراث، فأنفذ الكتاب إلى عامله أبي الخطار، وتم إرجاع الأملاك لها ولأخويها، وكان الخليفة قد زوجها في الشام من **عيسى بن مزاحم**، فلما قدِم بها إلى الجزيرة تولى الدفاع عن حقوقها "وقام لها في دفاع عمها أرطباش عن ضياعها"[1]، وهذا مما يدل على عدالة حكم المسلمين ووفائهم بالعهود والمواثيق، ويُدحض افتراءات بعض المستشرقين بشأن الظلم والاضطهاد الواقع على نصارى الأندلس في عصر الولاة.

أرطباش والداخل:

كان آل غيطشة زمن الفتح وعصر الولاة يتمتعون بمكانة مرموقة، وثراء فاحش بدليل قول **المقري**: "وكان لها (أي سارة) ولأبيها المند، وعمها أرطباش في صدر الدولة العربية بالأندلس أخبار ملوكية"[2].

يشير ابن القوطية في موضع آخر من افتتاحه إلى حادثة وقعت في عهد الأمير عبدالرحمن الداخل 138-172هـ/755-788م جعلته يصادر أملاك أرطباش ويُرجعها لخزينة الدولة، فيذكر أن الأمير في إحدى الغزوات لاحظ مقدار الهدايا التي كان يتلقاها أرطباش من الناس في كل ناحية من ضياعه في قرطبة، (فنفس ذلك عليه) أي أن الغيرة أكلت قلبه من ضخامة ثروته وكثرة هدايا أتباعه له، فرأى فيه رجلاً قوطياً متنفذاً يمكن أن يُشكل خطراً على

(1) ابن القوطية، افتتاح الأندلس، ص31-32.
(2) المقري، نفح الطيب، 268/1.

سلطته، ويُقال بأن حالة أرطباش ساءت جداً بعد مصادرة أملاكه، فقصد الداخل ودخل عليه في هيئة رثة، فقال له الداخل: "يا أرطباش ما بلغ بك هاهنا"؟ فقال له: "أنت بلَّغتني هاهنا، حُلت بيني وبين ضياعي، وخالفت عهود أجدادك فيَّ بلا ذنب يُوجب ذلك عليَّ"، فرد عليه الأمير عشرين ضيعة من ضياعه وولاه **وظيفة القماسة**، فكان كما يذكر ابن القوطية أول قومس بالأندلس يُشرف على طائفته النصرانية، ويُسدي النصح للأمير عبدالرحمن في أمور البلاد[1].

القومس ربيع:

برز اسم **القومس ربيع** في عهد الأمير الحكم الربضي 180-206هـ/796-821م كشخصية متنفذة تمتلك سلطات واسعة على المسلمين والنصارى معاً، تشير الرواية الإسلامية إلى استعانة الحكم بالقومس في الشؤون المالية، حيث تم تعيينه إلى جانب وظيفته كقومس للنصارى في وظيفة جمع أموال الجباية والخراج من المسلمين، ويُشار إلى أن القومس استغل ثقة الحكم به، فأسرف في فرض الضرائب والمغارم على الناس، يقول **المؤلف المجهول** صاحب كتاب **ذكر بلاد الأندلس**: "فجار القومس على الناس بالعذاب، وأقعدهم في المقال الحامية، وقتل خلقاً كثيراً بالسياط والعذاب"، وبلغ من علو أمره أن المسلمين (عرباً وبربراً) كانوا يُقبلون يده، فإذا خلا بخاصته دعى بالماء وقال لهم: "اغسلوا ما نجست الكلاب"، لذلك كانت قوة القومس واستبداده من أسباب نقمة الأهالي في قرطبة على الحَكم وهياج الربض "فأبعض الناس الحَكم واجتمع الخاصة والعامة فثاروا بالربض وحملوا السلاح وزحفوا على قصر الحَكم"[2]، ويشير **ابن حزم** في جمهرته إلى الدور الذي قام به القومس ربيع في دفع المتظاهرين وقمعهم "أوقع بهم (أي الحكم) الوقعة المشهورة عام 202هـ/817م، وهدم الديار، والمساجد، وولى ذلك رجلاً نصرانياً كان أثيراً عنده اسمه ربيع"[3]، ويؤكد **ابن حيان** هذا الدور فيشير إلى قيام

(1)القوطية، افتتاح ابن الأندلس، ص57.
(2) مؤلف مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ص132-139.
(3) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص96.

القومس بقيادة **فرقة من الخرس** (الصقالبة)(*) تولت مهمة هدم الربض القبلي[1].

كذلك تنسب الروايات الإسلامية إلى القومس ربيع ظلم قومه وأبناء جلدته، وسلبهم أموالهم، والتجني عليهم في الجباية، فلما توفى الحَكم وكثرت شكاوى الناس من ظلم القومس وتجبره، أمر الأمير عبدالرحمن الأوسط 206-238هـ/821-852م بقتله[2]، وتشير الروايات إلى أن الناس عندما سمعوا نبأ مقتله توافدوا على قرطبة للمطالبة بأموالهم التي جباها ربيع منهم ظلماً وعدواتاً، وعندما تعذر رد الأموال لعدم وجود إثباتات تطور الأمر إلى اشتباكات بين الناس وجند الأمير، وكان جند ألبيرة أكثر الناس إلحاحاً في رد أموالهم المغتصبة، وقد حاول الأمير اقناعهم بالرجوع من حيث أتوا فرفضوا وتطور الحال إلى وقوع القتال بين الطرفين فانهزم جند ألبيرة وقُتل عدد منهم[3].

القومس ابن أنْتُنيان "حمامة المسجد"

ساهمت علاقة الجوار والمصاهرة في مد جسور التواصل بين المسلمين والنصارى في الأندلس، وكان من الطبيعي أن يقبل من أسلم على تعلم اللغة العربية حتى يُحسن أداء شعائر الإسلام، كذلك من أراد الترشح للوظائف والمناصب كان عليه تعلم العربية التي أصبحت اللغة الرسمية في البلاد بحكم ما كان لها من تفوق حضاري.

كان القومس ابن أنْتُنيان ممن برع في اللغة العربية، وظهر فضل أدبه في عهد الأمير محمد 238-273هـ/852-886م فولاه وظيفة الكتابة، وهي وظيفة لا يتولاها إلا المسلمون عرب

(*) الصقالبة: كانت فئة الصقالبة في الأندلس تشمل عدداً كبيراً من جموع الأسرى والرقيق الذين يرجع أصلهم إلى مختلف العناصر الأوربية؛ فالصقالبة في تاريخ الأندلس لا يُقصد بهم جماعات من العنصر السلافي فحسب، بل أيضاً من غاليسيا (جليقيه)، ولمبارديا، وكلابريا، والفرنجة وغيرها، وكان المسلمون في الأندلس يحصلون على هؤلاء الصقالبة إما عن طريق أسرهم في الحروب أو خطفهم من شواطئ البلاد التي يغيرون عليها، أو عن طريق الشراء، ثم يستخدمونهم جنوداً في الجيش، أو حرساً في القصر، أو للأعمال الإدارية = هدى النيهوم، الصقالبة في الأندلس منذ عصر الإمارة حتى نهاية عهد الطوائل الأول 180-468هـ، رسالة ماجستير غير منشورة، (بنغازي، جامعة قاريونس، 1998) ص51.

(1) أبو مروان حيان بن خلف، السفر الثاني من كتاب المقتبس، حققه وقدَّم له وعلَّق عليه محمود علي مكي، (الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2003م)، ص105.

(2) مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ص139.

(3) شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق نجيب فواز وحكمت فواز، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2004)، 220/23.

أو بربر، ويلخص **ابن القوطية** كيفية وصول إسباني مستعرب لوظيفة الكتابة في دولة بني أمية، فيقول بأن الأمير محمد ولى الكتابة **عبدالله بن أمية بن يزيد**، فلما مرض أقام في فترة مرضه القومس في الوظيفة، فلما توفى الكاتب عبدالله قال الأمير: "لو أن قومساً كان مسلماً ما استبدلناه"، فلما سمع القومس بذلك أسلم وأشهد الشهود على إسلامه، وأكثر من التردد على المسجد حتى سماه البعض بحمامة المسجد، فلما حَسُن إسلامه ثبته الأمير في وظيفة الكتابة[1].

لم يرض رجال الدولة عن تجاوزهم ولم يمر تعيين القومس ليكون صاحب قلم بني أمية، وكاتبهم الأعظم دون اعتراض، فقد قام **محمد بن الكوثر** – وهو أحد بلغاء الأندلس – بتحريض من الوزير **هاشم بن عبدالعزيز** بكتابة رسالة إلى الأمير محمد يلومه فيها على اختيار القومس بينما في الدولة رجال تتزين بهم الوظيفة من رجال الأدب والبلاغة، فراجع الأمير نفسه واختار حامد الزجالي وقال: "رأينا إعادة خطة الكتابة إلى طريقها"[2].

رغم أن القومس جرى إبعاده عن الوظيفة إلا أنه ترك أثراً واضحاً في مجال الأعمال الإدارية، تمثل في التزام **الأحد** من كل أسبوع **عطلة رسمية** للموظفين، وقد استمر العمل بذلك منذ عهد الأمير محمد، يشير **المقري** في نفحه نقلاً عن ابن السماك صاحب كتاب "الزهرات المنثورة في نكت الأخبار المنثورة" أن هذا اليوم كان عطلة رسمية في عهد **المنصور ابن أبي عامر** 366-393هـ/976-1002م: "أصبح المنصور صبيحة أحد وكان يوم راحة أهل الخدمة الذين أعفوا فيه من الخدمة في مطر وابل"[3]، بل أن العمل بذلك استمر حتى عهد المؤرخ **ابن حيان** ت 469هـ/1070م، حيث قال: "وكان أول من سن لكُتَّاب السلطان وأهل الخدمة تعطيل الخدمة في يوم الأحد من الأسبوع والتخلف عن حضور قصره (أي الأمير محمد) قومس ابن أنْتُنيان كاتب الرسائل للأمير محمد، وكان نصرانياً، دعا إلى ذلك لنسكه فيه، فتبعه جميع الكُتَّاب طلباً الاستراحة من تعبهم والنظر في أمورهم، فانتحوا ذلك ومضى إلى اليوم"[4].

يُذكر أن الوزير هاشم بن عبدالعزيز كان وراء إقصاء القومس عن وظيفة الكتابة، ويقول

(1) ابن القوطية، افتتاح الأندلس، ص95.
(2) ابن القوطية، افتتاح الأندلس، ص 96.
(3) المقري، نفح الطيب، 417/1.
(4) المصدر السابق، 417/1.

الخشني بأن مشاعر الكره التي كانت في نفس الوزير تجاه القومس لم تهدأ حتى بعد موت الأخير، فكان يشكك في إسلامه ويذيع بين رجال الدولة أنه مات على دين النصرانية، وبلغ به الكره مبلغاً غير محمود وذلك عندما ضغط على **المحتسب** لكي يشهد أمام **القاضي سليمان بن أسود** بأن القومس مات على النصرانية، كذلك حاول إقناع الأمير محمد بأنه الأحق بمال القومس من ورثته.

وعندما كَثُرَ اللغط بين الناس، أمر الأمير القاضي سليمان بالنظر في الموضوع والتحقق فيه، فشهد الكثير من وجوه الناس وأعلام العدول بأن القومس مات على النصرانية، ولم يتخلف عن الشهادة بذلك إلا القليل منهم **محمد بن يوسف بن مطروح** الذي كان يقول إذا جلس في المسجد: "من مثل قومس السجَّاد العبَّاد حمامة هذا المسجد، يُقال مات على النصرانية!"، وقد حاول هاشم الضغط على القاضي حتى يقر أمام الأمير بأن القومس مات على النصرانية، ولكن القاضي رفض ووثق شهادة الشهود وقدمها للأمير[1].

على العموم، فإن تعيين القومس ابن أنْتُنيان في وظيفة الكاتب رغم وجود شخصيات كبرى من العرب والبربر تتميز بمواهبها الفذة يدل دلالة قاطعة على أن المسلمين في الأندلس كانوا يقدرون الكفاءات والخبرات بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو الدينية.

القومس حجاج:

ظهر اسم القومس حجاج في عهد الأمير عبدالله 275-300هـ/888-912م، لا نعرف إن كان عمله اقتصر فقط على وظيفة قومس قرطبة، أم أنه قام بعمل آخر من الأعمال التي اعتاد كثير من **قمامسة قرطبة** عملها لأمراء قرطبة مثل **التمثيل في السفارات**، أو **الترجمة** عند استقبال وفود الدول الأجنبية، كل ما تذكره الرواية الإسلامية يتعلق بقصة تورط ابنه **شربند** مع الثائر عمر بن حفصون، مما استدعى غضب الأمير على القومس، فأمر بحبسه وتعذيبه، وحسب ما يرويه **ابن حيان** فإن شربند بن القومس فر من قرطبة "لخوفه من حادث أحدثه فيها"، ولعله يتعلق بتعاون بعض نصارى قرطبة مع الثوار، فالتحق بابن حفصون وأصبح في عداد رجاله، وقام بشن

(1) أبو عبدالله محمد بن الحارث الخشني، قضاة قرطبة، (القاهرة، دار الكتاب المصري، 1989)، ص158-162.

الغـــارات علـــى قرطبـــة، وروع أهلهـــا، فأصـــبح حـــالهم أشـــبه بحـــال أهـــل الثغـــور المجـــاورين لنصـــارى الشـــمال، يقـــول **ابـــن حيـــان:** "فتقـــع الصـــيحة حـــوالي قرطبـــة كـــل وقت ويصير أهلها في حال أهل الثغور المصاقبة للعدو"[1].

لم تذكر الرواية الإسلامية السبب الذي استوجب معاقبة القومس حجاج وقتله، وكل ما تذكره في هذا الشأن يوحي بأن قتله ارتبط بقتل ابنه شربند، حيث أن الأمير عبد الله أمر بقتل القومس حجاج ورفع رأسه إلى جانب رأس ابنه الثائر وذلك بعدما تمكنت القوات الأميرية من الظفر به في إحدى الغارات[2]، فهل كان القومس بناءً على هذه الرواية متورطاً مع ابنه في تدبير مؤامرة ضد الإمارة، أم أن هناك أسباباً أخرى كانت موجبة لعقابه وقتله؟.

يـــرى بروفنســـال أن القـــومس كـــان قاســـياً علـــى أبنـــاء طائفتـــه فيمـــا يتعلـــق بجمـــع الضـــرائب، ممـــا أجبـــر الكثيـــر مـــن النصـــارى علـــى التحـــول إلـــى الإســـلام هربـــاً مـــن الجزيـــة[3]، وهـــذه المقالـــة لطالمـــا رددهـــا بعـــض المستشـــرقين الغـــربيين لبيـــان أن الـــدخول فـــي الإســـلام لـــم يكن طواعية وإنما هرباً من عبء الجزية!.

القومس جُذمير:

شغل جُذمير وظيفة قومس النصارى في قرطبة خلفاً لحجاج، وكان قريباً من الأمير عبدالله مسموع الكلمة لديه، يُبدي رأيه في أمور تتعلق بالدولة، وكما تذكر الرواية الإسلامية فقد كان له موقف واضح من تولية قاضٍ من المسالمة (أباؤه من العجم)، يذكر الخشني أن الأمير عبدالله أراد تعيين الغمر بن فهد في منصب القضاء بينما كان القومس يميل إلى الحبيب بن أحمد بن محمد بن زياد، فحاول اقناع الأمير بقسوة الغمر وصرامته، وعدم رضا الناس عنه قائلاً: "خرجت فوجدت جملة المساكين يبكون أنفسهم ويقولون: عزم الأمير أن يُولي ابن فهد، فإن ولاه أكل أموالنا برغبته وحرصه وأنهك أحباسنا"، فاستشار الأمير الوزراء، فأشار عبدالله الزجالي بالحبيب، وكان الحبيب قد اتصل بالزجالي ومحمد بن أمية وضمن تأييدهم له بعد أن أتى إليه

(1) أبو مروان حيَّان بن خلف ابن حيَّان، كتاب المقتبس في تاريخ الأندلس) عهد الأمير عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن الحكم بن هشام)، تحقيق وشرح وتعليق إسماعيل العربي، (المغرب، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1990)، ص114، 115.

(2) المصدر السابق، ص115.

(3) ليفي بروفنسال وآخرين، التمرد والثورة في الأندلس، فصول في تاريخ الأندلس، ترجمة عبدالفتاح عوض، (القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2001)، ص52.

جُذمير وأعلمه بعزم الأمير تعيين ابن فهد، وطلب منه أن يتحصل على دعم من الوزراء حتى يتم تزكيته أمام الأمير، وبالفعل وافق الأمير على تعيين الحبيب في منصب قاضي قرطبة عام 291هـ/903م مع أن نفسه كانت أكثر ميلاً لابن فهد، فقد كان يقول: "والله أن فيه لرغبة"[1].

على العموم فإن جذمير لم يحتفظ بمكانته المرموقة في قصر الإمارة طويلاً، ذلك أنه ورد في أحداث عام 293هـ/905م أن الأمير أمر بحبسه بعدما تأكد دعمه لثورة عمر بن حفصون "وفيها حُبس جزمير القومس وعُذِب وأُرهق حتى مات"[2].

مما سبق عرضه يتضح أن القومس كان يمثل حلقة الوصل بين الرعايا النصارى والسلطات الإسلامية، وأن دور القمامسة لم يتوقف عند تدبير أمور طائفتهم في المدن والقرى الأندلسية، وإنما كان حضورهم فاعلاً في قصر الإمارة في قرطبة، يسدون النصح للأمراء، ويتولون وظائف أخرى إلى جانب وظيفتهم الأصلية، وذلك مما يدل على التعايش السلمي الذي أقر الإسلام مبادئه في بيئة التنوع العقائدي والعرقي.

(1) الخشني، قضاة قرطبة، ص202-203.
(2) ابن عذاري، البيان المُغرب، 142/2.

الخاتمة

من هذه الدراسة نستخلص النتائج التالية:

1- بدا التعاون واضحاً بين الجانبين الإسلامي والنصراني منذ بدايات الفتح، حيث تأكدت مناصحة النصارى للمسلمين، وتقديم العون، والدعم مما كان له أثره على تسهيل حركة الفتح.

2- حافظت اتفاقيات الصلح مع النصارى على أرواحهم وممتلكاتهم، وضمنت لهم حقوقهم الدينية من حرية العبادة، والاحتفاظ بكنائسهم وأديرتهم، وحقوقهم المدنية المتمثلة في إدارة شؤونهم الداخلية عبر موظفين نصارى، وحق التقاضي أمام قاضيهم وفق قوانينهم مما جعل كثير من الباحثين الغربيين يعدون ما تحصل عليه النصارى من حقوق تسامحاً كبيراً من جانب المسلمين، بل ونموذجاً فريداً للتسامح لم يستطع الإسبان أن يرسوا دعائمه عندما انقلبت الموازين لصالحهم في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي.

3- كانت الحقوق الإدارية من ضمن الحقوق التي ضمنتها اتفاقيات الصلح مع النصارى، فقد تحصل ثيودومير مثلاً على حكم مقاطعة مرسية بمدنها السبعة مقابل دفع الجزية، ومقادير معينة من الطعام، وعدم التعاون مع الأعداء، أي أن سكان الكورة احتفظوا بكل ما يملكون، وحُفظت لهم حقوقهم، وما حدث في تُدمير حدث بضرورة الحال مع مدن أخرى صالحت المسلمين زمن الفتح.

4- تمكن العرب من خلال المحافظة على وظيفة القومس، وهي وظيفة متوارثة منذ أيام الرومان ثم القوط، من تسهيل إدارة البلاد حتى بدا الوضع وكأن في الأندلس نظامين أحدهما يختص بالمسلمين والآخر بغير المسلمين، وقد برزت في عصر الولاة والإمارة الأموية أسماء العديد من القوامس الذين مثّلوا جماعاتهم النصرانية في المدن والأرياف، وكانوا حلقة الوصل بينهم وبين السلطة الحاكمة، وكان من مهامهم الإشراف على الكنائس من تسجيل المواليد وعقد الزيجات وتوثيق العهود، وجمع الجزية والخراج وأعشار التجارة، وكان يعاونهم عدد من الموظفين الإداريين النصارى لتسيير أمور الطائفة مثل حامي المدينة ومستخرج الخراج وصاحب الشرطة والأمين المسؤول عن أصحاب الحرف، وكان القوامس في بعض الأحيان يؤدون للسلطة

الحاكمة وظائف أخرى إلى جانب وظيفتهم الأصلية، فقد كان هناك من قام بمهمة جمع أموال الجباية والخراج من المسلمين، ومن كُلف بقيادة فرقة من الصقالبة لإخماد تمرد، ومن تولى وظيفة الكتابة للأمير الأموي وغيرها من المهام التي تؤكد قربهم من السلطات الحاكمة وإجادتهم للغتين العربية والرومانثية وقدرتهم على التواصل مع الجميع.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأولية:

- ابن أبي الفياض، أبو بكر سعيد. قطعة من كتاب العبر، تحقيق عبد الواحد ذنون طه، نشره في كتاب دراسات في التاريخ الأندلسي، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2004م.
- ابن حبيب، عبد الملك بن حبيب بن سليمان، كتاب التاريخ، تحقيق عبدالغني مستو، بيروت، المكتبة العصرية، 2004.
- ابن حزم، أبو محمد، جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط5، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- ابن حيَّان، أبو مروان حيَّان بن خلف، كتاب المقتبس في تاريخ الأندلس (عهد الأمير عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن الحكم بن هشام)، تحقيق وشرح وتعليق إسماعيل العربي، المغرب، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1990.
- ابن حيَّان، أبو مروان حيَّان بن خلف، السفر الثاني من كتاب المقتبس، حققه وقدَّم له وعلَّق عليه محمود علي مكي، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2003م.
- ابن الخطيب، محمد لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج1، القاهرة، مطبعة الموسوعات، 1901م.
- ابن سهل، أبو الأصبغ، وثائق في أحكام أهل الذمة مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى، تحقيق محمد عبد الوهاب خلاف، القاهرة، المركز العربي للإعلام، د.ت.
- ابن عذاري، أبو عبد الله محمد. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج1، تحقيق ج. س. كولان وليفي بروفنسال، ط3، بيروت، الدار العربية للكتاب، 1983م.

- ابن عظوم التونسي، أبو القاسم بن محمد، الإعلام بما أغفله الأعوام، رسالتان في أهل الذمة، تحقيق عبد المجيد الخيالي، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001.
- ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله شمس، أحكام أهل الذمة، تحقيق يوسف البكري وشاكر العارودي، الدمام، رمادي للنشر، 1997م.
- ابن الكردبوس، أبو مروان عبد الملك، تاريخ الأندلس لابن الكردبوس ووصفه لابن الشباط (نصان جديدان)، تحقيق أحمد مختار العبادي، مدريد، معهد الدراسات الإسلامية، 1971م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. لسان العرب، تحقيق نخبة من الأساتذة، القاهرة، دار المعارف (د.ت).
- الحميري، أبو عبدالله محمد، صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، نشر ليفي بروفنسال، ط2، بيروت، دار الجيل، 1988.
- الخشني، أبو عبدالله محمد بن الحارث، **قضاة قرطبة**، القاهرة، دار الكتاب المصري، 1989.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، ج8، السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، (د.ت).
- الضبي، أحمد بن محمد بن عميرة، بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، تحقيق إبراهيم الإبياري، القاهرة، دار الكتاب المصري، 1989م.
- الطرطوشي، أبو بكر الوليد بن. سراج الملوك، د.م، د.ت.
- العذري، أحمد بن عمر بن أنس، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تحقيق عبد العزيز الأهواني، مدريد، المعهد المصري للدراسات الإسلامية، 1965م.
- الماوردي، أبو الحسن، الأحكام السلطانية، د.م، د.ت.
- المقري، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، ج1-4، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، 1988م.
- مؤلف مجهول، وصف الأندلس وتاريخه، نشره حسين مؤنس في كتاب رواية جديدة عن فتح المسلمين للأندلس، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، د.ت.

- النويري، شهاب الدين أحمد، نهاية الإرب في فنون الأدب، ج24، تحقيق عبدالمجيد ترحيني، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
- الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى، المعيار المُعرب والجامع المُغرب في فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، ج2، خرَّجه جماعة من الفقهاء، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، 1981م.

ثانياً: المراجع:

- أرينال، مرثيدس غارثيا، شتات أهل الأندلس، ترجمة محمد فكري عبد السميع، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2006م.
- أولاغي، اغناسيو، العرب لم يغزوا الأندلس (رؤية تاريخية مختلفة)، ترجمة إسماعيل الأمين، رياض الريس للكتب والنشر، 1991م.
- بدر، أحمد، دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها، ج1، مكتبة المهتدين الإسلامية، د.ت.
- بروفنسال، ليفي وآخرين، التمرد والثورة في الأندلس، فصول في تاريخ الأندلس، ترجمة عبدالفتاح عوض، القاهرة، عين للدراسات، 2001.
- بويكا، ك، المصادر التاريخية العربية في الأندلس، ترجمة نايف أبو الكرم، دمشق، منشورات علاء الدين، 1999م.
- الجوادي، خيري، مشاورة أهل الذمة "دراسة تاريخية فقهية عامة"، مجلة أبحاث، م11، ع1، كلية التربية الأساسية، 2011م.
- دي ايبالزا، ميكيل، المستعربون أقلية مسيحية مهمة في الأندلس المسلمة، ترجمة يعقوب دواني، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ج2، إشراف سلمى الخضراء الجيوسي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م.
- صفي الدين، محيى الدين، التعايش بين المسلمين والنصارى في الأندلس في ظل الدولة الأموية وملوك الطوائف، مجلة الناصرية، جامعة معسكر، 2019م.
- ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي، (العصر العباسي الأول)، القاهرة، دار المعارف (د.ت).

- العتيبي، فوزي، التحولات الاجتماعية في قرطبة وأثرها في سقوط الخلافة الأموية، دار كنوز إشبيلية، د.ت.
- الغزالي، محمد، التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام، ط2، القاهرة، دار نهضة مصر، 2005م.
- فيرنيت، خوان، فضل الأندلس على ثقافة الغرب، ترجمة نهاد رضا، دمشق، إشبيلية للدراسات والنشر والتوزيع، 1979م.
- كولان، ج.س، الأندلس، تحقيق إبراهيم خورشيد وآخرين، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1980.
- مؤنس، حسين، فجر الأندلس (دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية)، ط4، القاهرة، دار الرشاد، 2008م.
- نعنعي، عبد المجيد، تاريخ الدولة العربية في الأندلس (التاريخ السياسي)، ج1، بيروت، دار النهضة العربية، د.ت.
- النيهوم، هدى، الصقالبة في الأندلس منذ عصر الإمارة حتى نهاية عهد الطوائف الأول 180-468هـ، رسالة ماجستير، بنغازي، جامعة قاريونس، 1998.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Haines, C. R., Christianity and Islam in Spain AD756-1031, London, 1889.
- Tello, Javier Rodrigues, TUDMIR, Historica Cartagena.
- Watis, Henry Edward, The Christian Recovery of Spain, New York, 1894.
- Whishaw, Ellen, M. and Berhand, Araabic Spain (Sidelights on her history and art), London, 1912.